

مطلوب
ان كل بيت يكون
كشرا فثما

شأنا للصورة المذكورة الا اذا ادعى مع الملك فعلا كما اذا قال هو عبدي اعنقه او تركته
فقد وليداه بخلاف ما اذا قال كل واحد هو عبدي كاتنته فيما سواه لانها خارجان
اذ لا بد على المالك بخلاف للعتق فانه في يد المولى اذا كان صغيرا ولو قال ادعها هو عبدي
كاتبته وقال الآخر وتركته او اعنقه فهذا اولى فالصواب ان كل بيعة تكون اكثر اثباتا
فصحة هذا في الخارج وذي اليد في الملك المطلق اما في الملك سبب فان ذلك سببا
واحدا فان تلقيا من واحد فذو اليد اذن وان تلقيا من اثنين فالخارج احق شاملا
للمورد المذكورة وان ذكر السببين كالشبهة والهمة وغير ذلك في نظر المدة السبب
كما في المنة ولا يرجح بكثرة الشهود فان الترجيح بقوة الدليل لا بكثرة وآراء
ادعوا بها خارجين نصف دار والآخر كاه فالمرجع للماروق قال الاله الثلث والها في
الثاني اعتبر برؤية طرف المنازعة فان صاحب النصف لا ينازع الاخر في النصف فله
له واستوت منازعتها في النصف الآخر فيقتضى بينهما واعتبر طرف القول في
المضاربة فصاحب الجميع يضرب الحاحته سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فينتسب
اثنان وان كانت معهما في الثلث في نصف بقضاء ونصف لاله وان الدار اذا كانت
في يد هاتين في يد كل واحد منهما فالنصف الذي في يد مدعى اهل لا يدعيه الاخر
فيترك في يد والنصف الذي في يد مدعى النصف يدعيه كل منهما ومدعى الخراج
وبنية الخارج اولى وان برهنا على تناج دابة وارثا فتمت لمن وافق وقته ستمها
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة في ايديها او في يداها او في يد ثالث لان
المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكمها
لذي اليد ان كانت في يداها او لهما ان كانت في ايديها او في يد ثالث ذلك
في النبيين وان اشكل عليهما وان خالفت قضاها بطلت فيترك الدابة في يد من كانت
في يده وان برهن احد خارجين على غيب شئ والآخر على وديعه استويا لان المبيع
انما يجد الوديعة صار حاصبا وانما مة البيعة على الوديعة ستمتجد ذي اليد
اياها والابدية من اخذ الكرم والراكب من اخذ الحمار ومن في الشرح من رد بيعة

ان كل بيت يكون
كشرا فثما

ان كل بيت يكون
كشرا فثما

وذلك

وذلكها من عن كونه بها اي صاحب اليد في هذه الصورة الاولى وبالسبب
والمعنى به لمن سعة ثوب وطرف مع آخر والقول بصيرت اي يتجه ويعقل ما يقول
في انا لانه في يد نفسه وان قال انا عبد فلان فتمت من يده لانه اقر بان لا يبدله
حيث اقر بالرق لمن لا يبيع لانه بمنزلة المتاع فان قلت البطل الاصل في الاثبات
البرية قلت ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يولد خلافه بطل ذلك الاصل واليد
على من هذا شأنه ويلعب على خلاف ذلك الاصل لانها دليل الملك فيبطل به ذلك الاصل كما
ذكر في التعاريف الظهيرية والمناظرين جذ وعه عليه او متمل بنا في افعال التبع
تنسب التبع على ما ذكر في الذخيرة اذا كان المالك من مدراء اجران فلكون انفاق
بين المايط المتنازع فيه داخلة في اوصاف غير المتنازع فيه واذا كان من غيب
بان يكون ساجدة ادمها مركبة في الاخرى وانما ستم اتصال تبع لان هذا الاتصال
يكون فيما بين مرتعا لانه لم عليه مرادى الهادي جمع الهردية وهم فتمت بفتح
صدية بطا قات من الكرم فتوسل عليها قضبان الكرم كما في ديوان الادب بل يبيع
المبارين لوتنازعا اي يكون المبادر بينهما اذا تنازعا ولا ادعاه عليه مرادى دون الاخر
وذلك بيت من دار كذي بيوت شيئا في حق ساجتها لاستعمالها في استعمالها وهي
المورد فيها ارض ادعى شخصانها في بيع واخرى لكر و برهنا قضى بيدها وان برهنا
ادعها او كان لمن فيها او بنى او حفر قضى بيوع لوجوه التصرف في الاستعمال
فيها **باب دعوى النسب** سبعة ولدت لائق نصف حول سبعة بيوت فادعى
البايع انه له ببيت نسبه منه واميتها ونسخ البيع ويرد التمه ان له يدع للمكثوب
قبلة صاعدا الثلثة وعند زفواك في دعواه بالعلم لان البيع اعتراف منه
بان عبده وكان مناقضا في انه عوفى ولا نسب بدون الدعوى ولعلم ان انتقال العوق
بملك شيئا دة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر مجرد الزنا ومن النسب على الظاهر
فبيع فيها التناقض واذا صحت الدعوى استندت الي وقت العلوة فبين انه باع
ارزولم فينسخ البيع ويرد الثمن لانه قبض بغيره وانما قال ان لم يرد المشتري

مطلوب
والتفويض العائلي اذ قال
ان كل بيت يكون
كشرا فثما

مطلوب
والتفويض العائلي اذ قال
ان كل بيت يكون
كشرا فثما